الأمم المتحدة

A/C.2/77/L.18/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 November 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، تركمانستان، تركيا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب السودان، جيبوتي، سنغافورة، صربيا، طاجيكستان، غيانا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، ليسوتو، ماليزيا، مصر، النمسا، نيبال، هنغاريا، اليابان: مشروع قرار منقح

تعزيز دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارَها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتستند إلى القانون الدولي وإلى المبدأ القاضي بعدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلّم بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية والبرلمانات على الصعد الأخرى، حيثما وُجدت، من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتها،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى قرارها 270/76 المؤرخ 21 حزيران/يونيه 2022 بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي سلمت فيه بما تتخذه البرلمانات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من إجراءات وتقدمه من إسهامات، بسبل منها إقامة الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، دعما للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإذ تؤكد أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في البرلمانات، بما في ذلك في المناصب القيادية وفي اتخاذ القرارات على جميع المستويات، وأهمية مراعاة البرلمانات للمنظور الجنساني في أعمالها،

وإذ تقر بدور ومسؤولية البرلمانات فيما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا، وفي ضمان تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة على كل من الصعيدين الوطني والعالمي،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 23/2017 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2017، الذي شجع فيه المجلس جميع الحكومات على إبلاغ برلماناتها وإشراكها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى أن بعض البرلمانات قد اضطلع بدور استباقي في بلوغ تلك الأهداف،

وإذ تأخذ في اعتبارها الاجتماع البرلماني العالمي الأول المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب الإندونيسي في أيلول/سبتمبر 2021، بشأن موضوع "تحويل تحديات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى فرص للبرلمانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وإذ تتطلع إلى مزيد من المشاركة لجمع البرلمانات معا في وقت حرج لدعم تحقيق الأهداف،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة كوفيد-19على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بعدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ تشدد على أن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يتوقف على تهيئة بيئات مؤاتية على المستويات كافة،

وإذ تضع في اعتبارها أن التغير التكنولوجي السريع يشمل أدوات جديدة وقوية يمكن أن تساعد في تحقيق رؤية خطة عام 2030 وأن انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والترابط العالمي يَعِدان بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بتحقيق التنمية البشرية وسد جميع الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين، وإذ تدرك أن البرلمانات الوطنية، من بين برلمانات أخرى، تؤدي دورا هاما في معالجة الأثر المترتب على التغير التكنولوجي السريع وما يتيحه من فرص وما يطرحه من تحديات،

وإذ ترحب بالعمل الذي اضطلعت به، بناء على طلب الدول الأعضاء، وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الدولية الأخرى للبرلمانيين دعما للبرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم في حشد الجهود من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[1] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[2] واتفاق باريس [3] وإعلان ومنهاج عمل بيجين[4]،

1 - ***تشدد*** على أهمية المشاركة البرلمانية في تجديد الالتزام بالوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف لدعم التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 بشكل مستدام ومرن وشامل للجميع والتعجيل بتنفيذ عقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، دون أن يترك أحد خلف الركب، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 - ***تشجع*** البرلمانات على تقييم مدى مساهمة الأطر القانونية الوطنية القائمة في بلدانها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، مع الإقرار بأن الأهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة وأن اتساق السياسات أساسي لتحقيق خطة عام 2030 ككل؛

3 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة البرلمانات ودعمها في عمليات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعراضه، وبخاصة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، بغية ضمان المسؤولية والمساءلة وتعزيزهما على الصعيد الوطني؛

4 - ***ترحب*** بممارسة إشراك البرلمانيين في الوفود الوطنية الموفدة إلى الاجتماعات والمناسبات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، حسبما يكون مناسبا، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة انتهاج هذه الممارسة بطريقة أكثر انتظاما ومنهجية، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوازن بين الجنسين داخل تلك الوفود؛

5 - ***تقر*** بأن وجود علاقة متينة وبناءة فيما بين البرلمانات والهيئات الرقابية المستقلة أمر مهم لتحسين فعالية الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشجع البرلمانات على ضمان أن تكون آلياتها الرقابية مُحكمة التنظيم ومزودة بالموارد والمعدات المناسبة وباستطاعتها الاستفادة من الخبرات والحصول على الموارد لضمان كفاءة رصد وتقييم خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030[5] تنفيذا كاملا؛

6 - ***تشجع*** على الوعي العام بالعمليات البرلمانية وفرص المشاركة العامة في رصد تنفيذ خطة عام 2030؛

---

(1) القرار 313/69، المرفق.

(2) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(3) المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(4) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(5) القرار 1/70.

7 - ***تشدد*** على أهمية الدعم التحليلي للبرلمانيين بشأن مقترح الميزانية الحكومية ذي الصلة لإتاحة التمويل الفعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

8 - ***تشجع*** الدول الأعضاء، بما في ذلك برلماناتها، على وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب جهودها الرامية إلى التعجيل بإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مشاركة المرأة في البرلمانات وعملياتها وتمثيلها فيها بشكل تام ومجد وعلى قدم المساواة مع الرجل، بسبل منها النظر في الترويج لتشريعات وأساليب عمل برلمانية تراعي المنظور الجنساني وتمنع جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة؛

9 - ***تدعو*** الدول الأعضاء إلى ضمان أن تكون القوانين والآليات ومباني البرلمانات شاملة للجميع وتتيح إمكانية الوصول لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في الحياة السياسية والعامة وتمكينهم من ذلك؛

10 - ***تدرك*** قيمة الشباب ومساهمتهم في التنفيذ الكامل والناجح لخطة عام 2030، وتوصي بالتالي البرلمانات بالبحث عن سبل لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للشباب في العمليات البرلمانية، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

11 - ***تشجع*** التواصل بين البرلمانات، بما في ذلك داخل الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل العمل الوثيق دعما للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل؛

12 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تعزز الدور القيادي للبرلمانات في التعجيل بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 على نحو متوازن ومتكامل، مؤكدة من جديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتشجع الأمم المتحدة على العمل مع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تعزيز القدرة المؤسسية للبرلمانات في هذا الصدد؛

13 - ***توصي*** بالتعاون البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، لإلهام الخطط الجماعية الطموحة، وتعزيز التعلم المتبادل وتبادل الممارسات الفضلى، وتعزيز تبادل المعارف وإذكاء الوعي فيما بين البرلمانيين، وتوليد الزخم اللازم لدعم تنفيذ خطة عام 2030.